أسس النشاطات غير الرسمية في الخلية الأسرية بالجزائر العاصمة

د. كريمة تشوافت

أستاذة محاضرة– قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر2

ملخص

نقترح في هذا المقال محاولة فهم النشاطات غير الرسمية في الجزائر ومنطق ظهورها في العائلات، ولنبدأ بعرض مختصر لبداية بروزها وتطورها في المجتمع، وللمنطق الذي تخضع له داخل الأسرة التي تعد كأحد الأطر الأساسية التي تظهر فيها وللعوامل التي تساهم في تشكيلها أو تعديلها أي ترسيخها أو تثبيتها.

على ضوء بعض نتائج دراسة قمنا به الفهم العمل غير الرسمي، نوضح بأن الشبكات الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي وتقسيم الأدوار بين أفراد الأسرة هي من الآليات التي تتحكم في ديناميكية هذه الظاهرة، إضافة إلى أهم ملامح المساعدات العائلية والمعاملة بالمثل وكذا التضامن العائلي لاسيما في بعده الديني والتي تعكس تصورات الفاعلين الاجتماعيين أي النشطين غير الرسميين.

الكلمات الدالة: النشاطات غير الرسمية، التضامن العائلي، رأس المال الاجتماعي، الشبكات الاجتماعية، الدور في الأسرة.

Abstract

This article suggests an attempt to the understanding of informal activities and the logic of this phenomenon within the family. It presents their evolution within society and some illustrative conclusions of an investigation realized in Algiers. The study's objective is to tackle the informal work; we tend to analyze it within the family, in terms of different social networks, the family member's roles, social capitals and solidarity which have greatly contributed to the occurrence of the informal work.

Keywords: informality, social networks, family member's roles family, solidarities, socialization.

Résumé

L'article propose un essai de compréhension des activités informelles en Algérie et la logique de ce phénomène au sein de la famille. Ainsi, il présente d'une manière très sommaire son évolution dans notre société puis quelques conclusions d'une enquête restreinte réalisée à Alger, citées à titre illustratif. L'objectif étant d'appréhender le travail non déclaré, et de l'analyser, à la lumière des résultats de l'enquête, sous l'angle de certains mécanismes qui contribuent dans sa dynamique notamment, les réseaux sociaux, les rôles dans la famille, le capital social et les solidarités familiales.

Mots clés: travail informel, réseaux sociaux, rôle dans la famille, solidarités familiales, socialisation.

مقدمة

يشير العمل غير الرسمي عامة إلى مجموع النشاطات الصغيرة التي بقيت على هامش المجالات التي تخضع التشريعات والأشكال المختلفة للتسجيلات لاسيما الإحصائية منها

لأنها في الأساس تقليدية (CHARMES J., GRAIS B. , 1994) ويختلف حجمه من بلد إلى آخر حسب المناطق والبناء الاقتصادي.

وبعيدا عن هذا المعنى العام، كثيرا ما كان التساؤل فيها حول كيفية التعامل معه، إما بتطويره كمصدر للشغل وللمداخيل أو القضاء عليه أو الحد منه. وبعدما كان يمثل معضلة يحاول الباحثون حلها، أصبح اليوم حلاّ لمشاكل مختلفة يحصرها العديد منهم في الفقر والتهميش والبطالة. في حين، يعتبر البعض منهم التبادل فيه كنمط خاص للتنسيق بين الفاعلين إذ يخلق التوازن بين العرض والطلب (أي أنه ضابط رئيسي وهذا مؤشر على الخلل الوظيفي للقطاع الرسمي) ويعزز الانسجام في القرارات الاقتصادية انطلاقا من عمومية سلوك الحد الأقصى للمنتجين والمستهلكين وهذا يعني الاعتراف به. (BOUFENIK F., ELAIDI A.)

يتفق باحثون كثيرون أمثال آدير (ADAIR (Ph وإيلايدي وبوفنيك بأن ظهور العمل غير الرسمي في الجزائر يعود إلى الثمانينات أي منذ الأزمة الاقتصادية. ويؤكد الخطاب الرسمي "الدولة"، بأنه تطور نتيجة تدهور سوق الشغل لكنه في الواقع وجد منذ زمن.((BOUFENIK F., ELAIDI A.,2000

1. تطور النشاطات غير الرسمية في الجزائر

ولقد شجع السياق العام الذي ساد في مجتمع الجزائري وفي فترات مختلفة على انتشار النشاطات غير الرسمية حيث برزت في نهاية السبعينات، السوق السوداء أي إعادة بيع المنتجات بأسعار أعلى من تلك التي تحددها الدولة، وذلك بسبب عدم التوازن بين العرض والطلب على السلع.

وفي بداية الثمانينات، عرفت الجزائر نموّا في مداخيل العائلات الحقيقية خاصة مع ارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى زيادة الطلب على المواد والخدمات. وفتح عن ذلك اللجوء إلى الاستيراد لعدم قدرة العرض الوطني على الاستجابة للاحتياجات. وشاعت ظاهرة إعادة بيع الأفراد لمواد يشترونها من الخارج ونجم عنها طلب كبير على العملة الأجنبية وأصبح الحديث عن التبادل الأسود على حد تعبير هني في مؤلفه "محاولة حول الاقتصاد الموازي"، حيث فسر كيفية تحديد نسبة التبادل في السوق. وكثرت "الممارسات اللارسمية" في القطاع العقاري بسبب عدم التوازن بين العرض والطلب على السكن وتفشت المضاربة وأصبح الاختلاف واضحا بين نظام الأسعار الموجهة وتكاليف البناء. (HAMMOUDA N.,2006)

وفي الفترة الممتدة ما بين 1998–1986، تراجعت مداخيل الطاقة والمناجم وعرفت الصناعة ركودا (بعدما منحت أهمية كبيرة للريع البترولي ووضع مشروع شامل للتصنيع

منذ 1967م). وبالمقابل وضعت سياسة جديدة للاستثمار وتطورت التجارة والخدمات وشجع القانون الجديد للاستثمار القطاع الخاص،لاسيما في النقل والبناء.وبرز ما سمي بفن تدبير الأمور"La débrouille" حيث سعى الكثير من الشباب (29–16 سنة)، أمام تقلص سوق العمل، إلى إبداع مهنة "الترابانديست" "Trabendiste" والبحث عن المواد التي تغرق الأسواق الجزائرية من الشرق الأوسط وآسيا.

وما يجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن السوق غير الرسمية قد جلبت إليها العديد من الفئات الاجتماعية (مسنين، عاجزين عن النشاط، نساء، أطفال)، خاصة مع انخفاض المستوى المعيشي للعائلات، والتقاعد المسبق، والإجباري للمسنين والتسرب المدرسي، والتسريح العمالي (600.000 عاملا مسرحا وفقا لعدة أشكال). ومع تقلص العرض على الشغل في القطاع المتطور، وفر القطاع غير الرسمي دخلا للعائلات المعوزة لاسيما تلك التي لم تتمكن الشبكة الاجتماعية من مساعدتها، واستفاد الأفراد الذين تركوا العمل إراديا من منحة سمحت لهم بخلق الشغل لصالحهم واختار بعضهم الآخر القيام بنشاطات مرتبطة بمؤسساتهم الأم في إطار المناولة وأغلبها دون التصريح بها.

لقد أفرزت سياسة احتكار التجارة الخارجية الآلاف من المستوردين (38.000 إلى 45.000مستوردا) الذين استحوذوا على القطاع، إلا أن النشاط في هذا تقلصت فيما بعد بفعل ارتفاع أسعار النقل الجوي وصعوبات التنقل مع إرساء نظام التأشيرة وغلق الحدود البرية مع المغرب. واتجه العرض على العمل نحو ميادين أخرى كبيع السجائر ومواقف السيارات وارتفع بذلك عدد العمال المستقلين والموسميين والمساعدين العائليين الذين يؤدون أعمالا غير لائقة في القطاع غير الرسمي.

وابتداء من سنة 1998م، دخل النشاط غير الرسمي في الجزائر مرحلة اعتراف وتكيف، خاصة مع تمويل المؤسسات الصغيرة ووضع سياسة القروض المصغرة وكان هذا الاختيار الإستراتيجي وسيلة نظمت بها الدولة مساعدات الفئات المعوزة لمواجهة أزمة الشغل. ولجأ بعض الأجراء إلى ثنائية أو تعددية النشاط وظهر الشغل غير اللائق والعقود المؤقتة والمؤسسات المصغرة التي تنشط في التجارة والخدمات، و تندمج في شبكات غير رسمية. و تميزت هذه المرحلة ببطالة حادّة، مما دفع بالسلطات إلى دعم الأفراد للخروج من الحالات المزرية.

ومع تغير السياق الاقتصادي خاصة بعد التسعينات وتخلي الدولة عن دعمها، تغيرت طبيعة العمل غير الرسمي في الجزائر وأصبح السكان المهمّشون ينشطون في القطاع الثالث، وعلى الأرصفة وفي كل مكان. وبرزت شريحة كبيرة من المستوردين بدلا من

طبقة المقاولين الصناعيين الهادفين للعيش (وضعية أشير إليها "باقتصاد البازار"(l'économie de bazar). بالتالي، كان الحديث عن اقتصاد تنافسي تُدرَج فيه المؤسسات التي تسعى إلى الإنتاج بتكاليف أقل من تلك الممارسة في الاقتصاد الرسمي وهذا للاستجابة لنمط من الطلب أو بهدف المنافسة مع منتجات رخيصة، أغرقت السوق بعد انفتاحها ومصدرها الخارج. ولم يعد العمل غير الرسمي في هذه المرحلة يخص نفس الفئات الاجتماعية ولا يندرج في ثقافة البؤس والتهريب والمضاربة و«الترابندو" فحسب بل أصبح المنافسة أيضا.والحديث عن هذه الظاهرة اعتمادا على المعطيات السالفة الذكر أي السرد التاريخي لتطور النشاطات وسياقها العام قد يجعلنا نحصرها في نطاق ضيق أي في شكلها المرئي والخارجي فقط مثلما تناولها العديد من الباحثين في الاقتصاد والإحصاء أي بإرجاعها إلى عوامل خارجية كالفقر والبطالة. ومع أن نسبة هذه الأخيرة عرفت تناقصا مستمرا حيث قدرت في سنة 2000 بـ 29,5٪ وفي 2007 بـ 11,8٪ (OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES

Conseil National Economique et Social, Division des Etudes2008) Economiques, Octobre) لتصل إلى 9.8 ٪ في 2014، إلاّ أن المثير للانتباه هو ارتفاع حجم النشطين غير المشتركين في الضمان الاجتماعي حيث قدر بـ 63,3٪ في الفترة ما بين 2000– 2007. (GATTI R., ANGELURDINOLA D. F.2011)

وتزايدت نسبة العمل غير الرسمي عامة حيث قدرت في 1977 بـ 19,5٪ من حجم الشغل الحضري وما بين 25,4 و25,6 ٪ في 1985 ومابين 32,9 و47,9٪ في 1992 وما بين 30,2و48.7٪ في1996. (BELLACHEY.2012). ووصل في عشرية 2000 إلى 41.3٪.

2. منهجية دراسة النشاطات غير الرسمية

أمام بروز الظاهرة وتطورها وكذا تشعبها، انصب اهتمامنا بجانب هام منها، ألا وهو كونها بالنسبة للبعض اختيار على أساس العادات والتقاليد العائلية – على حد تعبير الباحث بوسو(BUSSO M.1995.) وبينما كانت الأسرة في الماضي، تعكس ما هو عائلي لأنها مقر للتلقائية وتنظم بدون مقابل عكس البيروقراطية والاصطناعية، أصبحت اليوم التبادلات داخلها معقدة وتكاد لا تختلف عن القوانين التي تحكمها خارجها. وهذا ما وضحه الكثير من الباحثين أمثال قودبوت (GODBOUT ,1992) وبلوخ بويسون (BLOCH-BUISSON1991).

كما تحدثت العديد من الدراسات عن التضامن العائلي وبعث المسؤوليات المتعلقة بالأطفال والمرضى والمسنين داخل الأسرة/العائلة وغالبا ما تقدمها الدولة منجما غير

منته للخدمات مثلما يؤكد كل من روسال (ROUSSEL,1970) وبيترو (PITROU1992.) وفون آلمان (VON ALLMEN,1994).

وفي إطار هذه الرباعية الرمزية المشكلة من التضامن العائلي والمسؤولية والدور وكذا الخدمات في الأسرة ورأس المال الاجتماعي، سنعرض جزءا من نتائج دراستنا التي استهدفت مجتمع بحث صعب الوصول إلى وحداته مباشرة وبسهولة ألا وهم العاملون غير الرسميين الحضريين عامة باختلاف مكانتهم في الشغل في ولاية الجزائر العاصمة. لم يكن تحديدنا لهذا المجال الجغرافي لمحدودية الظاهرة في مجتمعنا إنما لمحدودية إمكانياتنا المادية والزمنية من جهة ولأن هدفنا ليس حصرها عدديا وإنما محاولة فهمها من جانب معين يتمثل في تصورات واستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين تبعا لأشكال متعددة للنشاط. أضف إلى ذلك، تميز العاصمة بكثافة النشاطات وتنوعها.

وبالرغم من كوننا بصدد دراسة من النوع الكيفي بالدرجة الأولى اعتمدنا "عينة للبحث" اعتبارا لما أكده فارجاس (VERGES, P.) في تحليله للتصورات التي تستدعي منهجية ملائمة ويمكن التحقيق حولها اعتمادا على العينة.(VERGES P2001). ولأننا لم نسع إلى قياس حجم العمل غير الرسمي ولا تعميم نتائج الدراسة ولا تمثيل العاملين غير الرسميين باختلاف مكانتهم إطلاقا، ولكن تعدد الملاحظات فقط، كان اختيارنا "للعينة القصدية" حيث عددناها أكثر طرق "المعاينة" ملائمة مع موضوعنا وأهدافنا. وبغية تطبيق ذلك، اقتصرنا على بعض الخصائص المجالية والبعض الآخر المتعلقة بالفاعلين الاجتماعيين وهي:

1– منطقة أو مقر الإقامة (حضرية): استنادا إلى معطيات الديوان الوطني للإحصاء، لا توجد في الجزائر العاصمة بلديات ريفية تماما وإنما هناك بعض المناطق الريفية إلى جانب الحضرية في 24 بلدية ومناطق حضرية كليا في32 بلدية. لذا اقتصرنا على هذه الأخيرة فقط.

2– البلديات الأكثر كثافة في العاصمة انطلاقا من تحقيق السكن والسكان الديوان الوطني للإحصائيات في سنة 2008–أي المجال الجغرافي للدراسة–.

3– وضعية الأسواق غير الرسمية وتوزيعها في البلديات.

تجسيدا لذلك، قمنا باستجواب 638 نشطا غير رسمي يتوزعون على بلديات: سيدي امحمد، بلوزداد، باب الواد، باش جراح، باب الزوار، الجزائر العاصمة، الرغاية وهذا تبعا للمعايير الثلاثة.

ولقد تم اختيارنا للاستمارة فعلى سبيل المثال،اهتم فارجاس (VERGES P.) بتحميل لالتصورات الاجتماعية عن طريق الاستمارة وأكد على تناولها لأبعادها الذهنية والاجتماعية إلى جانب تنظيمها. وتسمح أيضا بمقاربة الميدان الرمزي والكشف عن المعاني التي يمنحها الفاعلون الاجتماعيون لسلوكاتهم وممارساتهم وربطها بمتغيرات سوسيولوجية أخرى.

انطلاقا من هذا، تم إعدادها(الاستمارة) وفقا للطريقة التي اقترحها المكتب الدولي للعمل والمتبناة في جمع المعطيات من قبل أغلب الباحثين والمهتمين بالظاهرة. ويتمثل أساس هذه الأخيرة في التحقيق على مستويين هما: العائلة والفاعلون الاجتماعيون (العاملون غير الرسميين بشكل عام)، إلا أننا انطلقنا من العاملين غير الرسميين بدلا من العائلة التي ينتمون إليها عكس ما هو مقترح (من المكتب الدولي للعمل) وهذا للوصول إلى أكبر عدد منهم باختلاف نشاطاتهم، خاصة مع توفر أرضية لذلك وهي الأسواق غير الرسمية إلى جانب شبكتنا للعلاقات.وكان هدفنا الأساس هو جمع البيانات حول الفاعلين الاجتماعيين داخل وخارج إطار العائلة (Intra-muros et extra-muros.).

وكان استعمال هذه الأداة بالأخذ بعين الاعتبار متغير المكانة في الشغل وذلك انطلاقا من تعريف المرصد الوطني للإحصاء وكذا المكتب الدولي للعمل لمفهوم السكان النشطين. ويشمل هذا الأخير، الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة لإدراجهم من بين الأفراد الذين لديهم عمل أو البطالين وتخص الفئة الأولى المشغولين الذين يتراوح سنهم 15 سنة فما فوق، وتضم: العمال الأجراء وغير الأجراء، الدائمين وغير الدائمين، الممتهنين، أصحاب العمل، المستقلون، المساعدون العائليون الأفراد الذين هم في الخدمة الوطنية. (ONS) نشير إلى أن اعتمادنا على التفيئة القبلية أي على الفئات الخمس التالية: الممتهنين، أصحاب العمل، المستقلين، المساعدين العائليين والعمال، لم يكن اعتباطيا وإنما لافتراضنا بأن متغير المكانة في الشغل يسهم في تحديد تصورات واستراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين.

وبهدف الإثراء، اعتمدنا على بعض المقابلات الحرة في بعض البلديات دون احترام المعايير الثلاثة المحددة أعلاه وذلك لأن أغلب المبحوثين ينشطون في أماكن مختلفة كالمنازل والمحلات الخاصة بالحلاقة والأكل الخفيف وورشات الخياطة والميكانيكا وفي المؤسسات العمومية.

تجدر الإشارة إلى أن حالات العمل غير الرسمي أكثر بكثير مما توصلنا إليه مثل تجار الجملة والعملة والذهب وغيرها من أشكال النشاطات ولم نتمكن من توسيع ملاحظاتنا للصعوبة التي واجهناها في الميدان خاصة أمام سرية وتخوف الفاعلين أحيانا وترددهم لخجلهم أحيانا أخرى.

وعليه، حاولنا في هذه الدراسة فهم ديناميكية العمل غير الرسمي في الجزائر من خلال عاملين هما التصورات والاستراتيجيات واعتمدنا على "علم اجتماع الفهم"(La sociologie compréhensive) الذي يهدف إلى الوصول لمعاني الأفعال الإنسانية والاجتماعية التي قد تكون فردية أو جماعية (أي مشتركة وثقافية). كما أننا تبنينا هذه المقاربة التي يدافع عليها ماكس فيبر(WEBER (M مؤكدين على أهمية عدم التخلي عن خصوصية الأفعال الاجتماعية والأسباب والعوامل الشخصية وافتراضا بأن المعنى الذي يمنحه الفاعلون الاجتماعيون لأفعالهم مهمٌّ جدا لتفسير الظواهر الاجتماعية. (CHARMILLOT M.2007)

سنسلط الضوء في هذا المقال على المنطق الاجتماعي للممارسات غير الرسمية (الذي قد يختلف عن المنطق الذي يعتمده رجال الاقتصاد في تفسيرهم لها) من خلال محاولة فهمها من الداخل أي الفاعل باعتبارها ظاهرة وفعل اجتماعي. علما أن أغلب المجتمعات النامية بما فيها الجزائري، لا تملك إلا نماذج وإجراءات يمكن بموجبها فهم النشاط الرسمي أو "القطاع المتطور" والذي بني على أساس الاقتصاديات الأوروبية. كما أن هذه المجتمعات –حسب هنّي– لا تملك تصورات خاصة بها يمكن بفضلها فهم الآليات التي تحكم النشاطات في كليتها لتشمل القديم والجديد، الرسمي وغير الرسمي ذلك أن السلوكات الاجتماعية تظهر منسجمة وغير مقسمة إلى قطبين مختلفين بل على أرضية واحدة.

3. بعض ملاح التضامن العائلي والعمل غير الرسمي

قبل التطرق إلى ما تم توصلنا إليه في بحثنا، ارتأينا التوقف عند مفهوم الأسرة التي تمثل بوصلة لبعث التعاون حسب دراسات عديدة لاسيما منذ الثمانينات حيث عرفت مسألة التضامن العائلي تطورا كبيرا مع حركة الأفكار المنبثقة أساسا من الوضعية الاجتماعية وأدت بالعديد من المسؤولين وأصحاب القرار بالاهتمام بها. وأدرك الباحثون تأخرهم في التفكير حول شتى أشكال هذا النقاش بإستثناء بعض الأعمال الرائدة نذكر منها: تحقيق فينش (J) FINCH في إنجلترا ودونـاتـي (P) DONATI بإيطاليا وكيليغهال KELLRHALS (J) بسويسرا وكذلك إسهام سيقالان (M) SEGALEN حول "القرابة" وبونجينير (M) BUNGENER حول المساعدات والعلاقات العائلية وفافرو FAVROT (G) حول العناية بالمسنين. (KAUFMANN J.C1996.)

تعتبر هذه الأعمال القاعدة التي انطلقنا منها لفهم حقيقة النشاط داخل أو بفضل الأسرة، والذي يعتبره البعض عملا، ويعتبره البعض الآخر لا عمل ذلك أن ٪16 من مجموع المبحوثين يصرحون بأنهم لا يعملون وأن ٪38,20 يمثلون فئة المساعدين العائليين وهذا يعكس إحدى تصورات العمل. وبالرغم من أن هؤلاء يتقاضون دخلا مقابل نشاطهم ويستجيبون لحاجات معينة لهم أو لذويهم ويستغرقون وقتا معينا لأدائه، إلاّ أن نشاطهم قد يحمل معنى آخر غير الحقوق التي تحدث عنها كاستالس CASTELLS (R) عندما أكد على الضوابط (KAUFMANN J.C1996)

من جهة أخرى، أدت رهانات الساعة إلى تقسيم ما كان – في وقت ما – موحدا وينظر إليه كعنصر تقليدي وهو العائلة والأسرة الزوجية والأقارب والنشاطات المؤداة في البيت وأصبح يشار إليه بشبكة التضامن التي قد يكون محتواها والهدف منها مختلفا. بالتالي، فعدم اعتبار ما يقوم به هؤلاء عملا ربما يعود إلى عوامل بُني على أساسها تصورهم هذا. علما أنه لا يمكن فهم تمثلات الأشخاص إلاّ بالرجوع إلى الأطر والعوامل التي تسهم في تشكيلها أو تعديلها أي ما يسميه موسكوفيسي Moscovici (S) بـ "الترسيخ أو التثبيت." (MOSCOVICI S1961.) بناءا على ذلك، حاولنا معرفة أسباب عدم التصريح بالنشاط مثلما يظهر فيما يأتي:

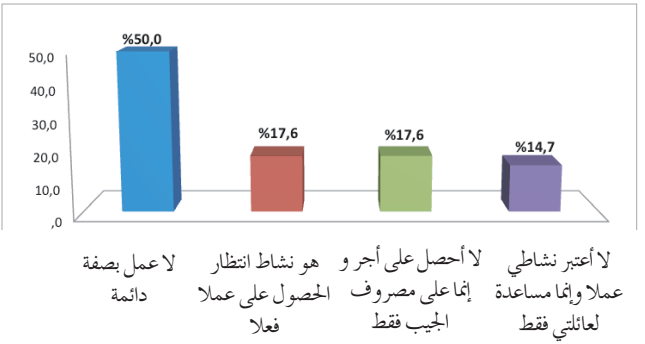

الشكل رقم 01: أسباب عدم التصريح بالنشاط

والواضح من خلال الشكل، أن نصف المبحوثين يصرحون بأنهم لا يعملون لأنهم لا يؤدون نشاطا بصفة دائمة، بينما يعتبر ٪17,6 بأنهم ينشطون في انتظار إيجاد عمل، الأمر نفسه بالنسبة إلى ٪17,6 والذين يؤكدون بأنهم لا يتقاضون أجرا وإنما مصاريف الجيب فقط. وأكد هذا أحد المستجوبين في مقابلة له: «أنا لا أعمل ولكنني أقوم بترقيع أشياء كثيرة ».وقال آخر: «أنا أرتزق من عدة حِرَف»

تدل هذه الإجابات على أن النشطين غير الرسميين لديهم تصور آخر للعمل غير الذي يؤدونه وكذلك للأجر غير الذي يتقاضونه. في هذا الصدد، يعد البعض نشاطهم مجرد مساعدة لعائلتهم وغالبا ما يتعلق هذا الاتجاه بالماكثات بالبيت ومقابل ذلك ما هو إلا عرفان أو اعتراف بفضلهن، وبالتالي قد يعكس العمل غير الرسمي معاني الدور والواجب إزاء الأسرة والعائلة التي تضطر إلى اللجوء إليه بسبب الأزمات الاقتصادية التي تمر بها مما يقوي التعاون بين أعضاءها. وأخيرا، يمكن الخوض فيه كهواية تمارسها المرأة في البيت أو لملء وقت الفراغ لممارسة الحرف التقليدية. ويتبين أيضا من دراستنا أن كل الماكثات بالبيت المصرّحات بالأعمال غالبا ما يقدمن خدمات مختلفة للأشخاص ويعتقد بعضهن أن العمل لا يأخذ مكانا بالنسبة إلى المرأة إلا خارج المنزل.

ويتعزز هذا التصور العام بكون 32,4٪ من المبحوثات يعملن اقتناعا منهن بأن دورهن هو مساعدة الأسرة لاسيما أمام ضعف قدرتها الشرائية. وقد يرجع التصريح باللاعمل في غالب الأحيان لعدم استقرار النشاط في المكان والزمان أي "لطبيعته العشوائية" كما وصفه فيلالي في مداخلته في ورشة عمل نظمها المعهد الوطني للعمل ومؤسسة فريديريك إيبرت Friedrich-Ebert حول القطاع غير الرسمي. واستشهد بتحقيق أنجز في مستغانم، ومسّ 137 مقاولا وهو ما يعادل 15٪ من مجموع أرباب العمل وقدرت مدة نشاطهم ما بين أسبوع و72 يوما فقط. (FILALI A.,2003)

الواضح أن الاستعانة بالمساعدين العائليين والعمال البسطاء هامة جدا، مما يجعل تصور هؤلاء لما يقومون به مثل أشغال البناء، لا يعدّ عملا وإنما تضامن داخل الأسرة، وهذا يتوافق مع ما توصل إليه الباحث أبريكا في دراسته حول الشبكات العائلية مشيرا إلى دعمها النفسي والمادي وتوجيهاتها للمقاولين في منطقة تيزي–وزو إلى جانب تمويلها للمشاريع في هذا الميدان. (ABRIKA B.,2013)

ويبدو أيضا أن 41,7٪ من التلاميذ و42٪ من الطلبة والطالبات ينشطون في التجارة الجزئية ويستعان بهم مساعدين عائليين في مجال البناء إلى جانب الأطفال، وفي الخدمات بالنسبة للفئة الثانية. وغالبا ما نجد هؤلاء في ورشات الميكانيكا ومحلات الأكل الخفيف، وخدمة الهاتف، والمعالجة بالإعلام الآلي ناهيك عن المراكز التجارية الخاصة بالألبسة والألعاب ومواد التجميل وغيرها. ولا يخفى على أحد أن هذا القطاع الخدماتي توسع في السنوات الأخيرة بشكل كبير وأصبح يشغل عددا كبيرا من الشباب بالتوقيت الجزئي وبشكل غير رسمي، خاصة أمام الطلب الكبير، مما يسمح لهم بمزاولة دراستهم والعمل

في آن واحد وحتى في العطل الأسبوعية أو السنوية. وتحول الشغل إلى القطاع الثالث أي الخدماتي، ما هو إلّا صورة للتحولات الواقعة في الأسرة لاسيما ما يتعلق ببعض الوظائف التي كانت تؤدى في إطارها وأصبحت تندرج في إطار "الخدمات". وهذا يفتح مجالا واسعا للنقاش حول تخريج المهام والسعي إلى تطوير التضامن العائلي كنموذج مبني على قناعات أخلاقية أكثر منها واقعية– على حد موران. (MORIN P.,1994)

ويظهر من التحقيق أن أغلب الذين يصرحون بعدم النشاط، يعملون بفضل مساعدة أسرتهم أو عائلتهم خاصة التلاميذ منهم والماكثات بالبيت. هذا يعني أن هناك دعما وتشجيعا على العمل غير الرسمي بل وتنظيم له أحيانا، خاصة بالنسبة إلى التلاميذ الذين هم أطفال يحتاجون إلى يد خفية توجه خطاهم وتدفعهم إلى حيث يوجد النشاط والكسب. فقد يكلف هؤلاء بتوزيع وبيع بعض المواد المنتجة في البيت كالخبز ومختلف العجائن. وقد يستعان بالأبناء في دكان العائلة وبالأصدقاء وأحيانا بالجيران لإرضاء الزبائن في فترات معينة كل يوم مقابل بعض النقود بينما يؤدي الأب أو الأخ مهمة أخرى (كالصلاة في المسجد أو جلب السلع أو عقد صفقات أخرى جانبية والأمثلة كثيرة في هذا المجال) ولا يعتبر هؤلاء نشاطهم عملا نظرا للعلاقة القرابية أو الحميمية وكذا نوع النشاط.

بالإضافة إلى ما ذكرناه، فإن المساعدات العائلية تخص أغلبية العاملين غير الرسميين سواء في شكلها المادي أو غير المادي مجسدة التعاون والدور إزاء الأسرة وتحمل أيضا معنى التضامن في شقه "الحماية". فأمام مشكل البطالة، لا يبقى الآباء غير مبالين لمعاناة أبنائهم وإنما يدرجونهم في النشاط غير الرسمي ويساعدونهم على إيجاد العمل بالرغم من أن ذلك لا يمثل حلاً للمشكل الحقيقي وإنما مسكّنا له. وفي هذا الصدد، حاول لقجع في إحدى دراساته تفسير دور الأسرة إزاء أفرادها البطالي (LAKJAA A.,1997).

واهتم الباحث عادل بالعمل المنزلي للكشف عن الروابط التي يمكن أن تساير المنطق العائلي (ADEL F.1997). وكشف بن جليد عن الإستراتيجيات العائلية أمام أزمة الشغل بسيدي بلعباس مشيرا إلى الحلول التي تلجأ إليها العائلات باعتبارها ليست مقرا للعيش فحسب وإنما تمثل مجموعة من التضامنات والأفراد المرتبطة عن طريق العلاقات الزواجية والمرجع الذي يرتكزون عليه وهو الانتماء والتبعية في آن واحد(BENDJELID1997) ,Aفي هذا الصدد، تقول إحدى المبحوثات– وهي جدة لحفيدين، سنها 62 سنة: «أعتني بأحفادي خلال كل أيام الأسبوع ماعدا يومي الجمعة والسبت وبالمقابل تمنحني ابنتي بعض النقود التي لا تمثل أجرا وإنما لمساعدتي في مصاريف البيت لأن منحة التقاعد التي أتقاضاها بعد وفاة زوجي لا تغطي كل احتياجاتي.»

على ضوء ما أشارت إليه هذه المبحوثة، استخلصنا أن المساعدة العائلية تحمل وجها آخر غير المتعارف عليه حيث يظهر نوعا من التبادل التضامني الذي يفتح مجالا واسعا للنقاش حول نوعية الخدمة والمساعدة العائلية وما يفضله الأشخاص لأبنائهم وما يمكن أن يقدمه هؤلاء لهم من عناية، مما يفتح بابا آخر حول الثقة للوالدين وأفراد العائلة أكثر من الغير بما في ذلك الروضات في الاعتناء بأبنائهم.

في هذا الصدد، تظهر إشكالية أخرى تتمثل في الإمكانيات المتوفرة لدى الأسرة وما توفره الروضة، فضلا عن مختلف الذهنيات الراسخة في المجتمع، كرفض بعض الأولياء الاعتماد على مؤسسة خاصة أو عمومية في تربية صغارهم وتفضيل إلى الخلية الأم وفقا لأنماط مختلفة. والمؤكد أن تصورات العمل غير الرسمي والاستراتيجيات المتبناة لا تتجرد من هذه الاعتبارات التي تشجع الفاعلين إلى جانب أبعاد أخرى كالدين الإسلامي الذي يؤكد بدوره على التآزر وهو ما سنتمعن فيه.

4. البعد الديني للتضامن العائلي وعلاقته بالعمل غير الرسمي

أكد الإسلام على البرّ بالوالدين والإحسان لهما في سور قرآنية عديدة. كما شدد على صلة الرحم والقرابة وحدد نظاما متدرجا لمساعدة ذوي القربى ابتداء بأقرب المقربين ومن يليه حتى تكتمل الدائرة القرابية التي نواتها الأسرة. تشير هذه الأخيرة إلى علاقة الدم والعصبية وتخضع – كنظام اجتماعي – لمجموعة من القواعد والمبادئ لسير العلاقات بين أعضائها.

من هذا المنطلق حاولنا فهم العمل غير الرسمي في بعده التضامني بالرجوع إلى الدعائم الإسلامية التي قد تكون أساس تصورات عديدة للنشاط غير الرسمي. ومع أن 73,0٪ من المبحوثين يصرحون بأن بيوتهم لا تسع إلا لأفراد الأسرة لا يمكث في بيوتهم إلا أسرهم) أي أسرة واحدة) و19,3٪ منهم فقط يتقاسمون منزلهم مع أسرة أخرى إلا أن عددا كبيرا منهم يتحدثون عن التضامن لأن المسافة المكانية لا تلغي التعاون وإنما تقلل منه أحيانا أو تقويه وتجدده أحيانا أخرى. في هذا الصدد، يقول الله تعالى: «واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا.» (سورة النساء الآية36)

وكذلك قوله تعالى: «ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعدما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم، وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا

عن موعدة وعدها إيّاه، فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه إن إبراهيم لأوّاه حليم» (سورة التوبة الآية 113–114)

استنادا إلى هذه الآيات التي تؤكد الحرص على القرابة، يمكننا القول إن الأسرة الممتدة ليست هي التي تخلق قيم التضامن وإنما الإسلام الذي يشدد على التماسك وللاستمرارية. هنا نستدل بما أشار إليه الباحث محمد بومخلوف بأن نظام القرابة والتضامن الاجتماعي وقيم التعاون والتكافل الاجتماعي المستمدة من الدين الإسلامي أفرز نمطا من الأسرة يطلق عليه مفهوم "الأسرة العائلية". وأن هذا النموذج أكثر وحدة وأقل فردية من الأسرة النواة –كما يميز بينهما زيمرمان (ZIMMERMAN C.) لأن أكثر اهتماماته تدور حول العلاقة بين الآباء وأبنائهم وحتى بعد زواجهم حيث يأخذ الاتصال الوثيق صورا كالتشاور والزيارات والتعاون المتبادل. بالتالي، فالأسرة العائلية هي جماعة متكاملة كأسرة الوصاية.(بومخلوف محمد، 2006). وهنا تؤكد الباحثة حجيج شريفة أن الأسرة الجزائرية معقدة ومتنوعة لأنها ليست نووية ولا ممتدة من حيث بناؤها وليست حديثة ولا تقليدية من حيث وظائفها. (HADJIJ C.,1997)

ويمكن القول إن الأسرة والتضامن العائلي هما من المفاهيم والظواهر العالمية، إلاّ أن تصورهما يتباين من مجتمع إلى آخر تبعا لديناميكية الجماعات والفئات واختلاف السياقات التاريخية والاقتصادية وتأثير الدين الذي يمتثل له المجتمع والأسرة.

في هذا السياق نشير إلى أن فيبر (WEIER M.) كان سبّاقا في إبراز دور القيم الدينية خاصة فيما يتعلق العمل والادخار في توجيه السلوك الاقتصادي الرأسمالي وكسب الثروة في كتابه المشهور"الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية".

5. عمل الأطفال صورة من صور التضامن العائلي وعلاقته بالنشاط غير الرسمي

تبين خلال الدراسة أن عمل الأطفال يعد أكثر صور النشاط غير الرسمي المثيرة للاهتمام لتعقدها لأنها تمس فئة حساسة جدا وتعكس نمط التعاون إزاء الوالدين صيغة للاستغلال الأطفال من قبل الآباء أي أن الروابط الأسرية هي إما تضامنية أو استغلالية. فنظرا لاختلاف الوضعيات في الأسرة، تتعدد الأدوار والواجبات تبعا لعامل السن وهذا ما نحاول توضيحه فيما يلي:

الجدول رقم 01: وضعية العاملين غير الرسميين في العائلة حسب متغير السن.

الوضعية في العائلة / السن	رب العائلة	زوجة رب العائلة	أبناء رب العائلة	أبناء/بنات أخ أو أخت رب العائلة	أبناء عم أو عمة رب العائلة	المجموع
أقل من 16 سنة	/ /	/ /	72 %83,7	13 %15,1	1 %1,2	86 %100
من16 إلى 22 سنة	8 ٪5,4	11 %7,4	115 ٪77,7	9 %6,1	5 %4،3	148 %100
من23 إلى 59 سنة	211	94 ٪14,7	47 ٪13,6	7 %2,0	6 %1,7	345 %100
من 60 سنة فأكثر	48 %81,4	9 ٪15,3	/ /	2 %3,4	/ /	59 %100
المجموع	94 %41,8	234 %14,7	234 ٪36,7	31 %4,9	12 %1,9	638 %100

يتبين من خلال الجدول أن ٪41,8 من المستجوبين هم أرباب عائلات و٪36,7 هم أبناء. والملاحظ أن 83,7 ٪ من ذوي السن الأقل من 16 سنة وأن ٪77,7 من الذين ينتمون إلى فئة العمر 16 إلى 22 سنة هم أبناء أرباب العائلات. في حين نجد أن الذين يتراوح عمرهم من 60 سنة فأكثر ويمثلون ٪ 81,4 هم أرباب العائلات وكذلك الأمر بالنسبة لـ ٪61,2 من المبحوثين الذين يتراوح عمرهم ما بين 23 و 59 سنة.

وإذا كانت قراءة نتائج التحقيق تشير إلى وجود كل الفئات العمرية في السوق غير الرسمية إلاّ أن لا رسمية نشاط الأطفال هي أكثر تعقيدا وخطورة لأنها تخص فئة يفترض أن تكون في المدارس وتعيش مع الأسرة وتحت لواء مسؤولياتها وحمايتها. وتدل تصريحات بعض العاملين الصغار أن أغلبية الأطفال العاملين غير الرسميين ويمثلون ٪88,4 قد تركوا مقاعد دراستهم وقد يكون التسرب المدرسي أحد العوامل المساهمة في تحفيز الوالدين أبناءهم على العمل في سن مبكر وذلك لإدراجهم في النشاط العائلي وتعلمهم المهنة للاعتماد عليهم مستقبلا أي إعدادهم للتمهين أو بهدف اكتساب روح المسؤولية والاستقلالية المالية والتي تبدأ بمصاريف الجيب أو بغرض تفادي الانحراف –مثلما تؤكده أم لطفل يساعد أباه في تجارته– . وفي مقابلة حرة، يشير أحد الأطفال الذين يبيعون السجائر والحلويات في إحدى شوارع العاصمة إلى وجوب المشاركة في مصاريف الخلية الأسرية وهو أمر طبيعي لأنه يمثل دوره كونه الابن الأكبر وأمه تعتني بأخواته الأربعة والأب تاجر بسيط للخضر في السوق. وبما أن هدفنا لا يكمن في التعمق في ظاهرة عمل الأطفال، نقترح الإشارة إلى بحوثا كثيرة اهتمت بهذا الموضوع حيث يرجع بعض الباحثين عمالة الأطفال لعوامل اقتصادية مثل بازو

وفان BASU et VAN في إطار نظريتهما التي عززها نيلي راكوتوتيانا NELLY RAKOTO TIANA في 2007. بين هؤلاء الباحثين بأن العائلات أو الأسر لا تبعث أبناءها إلى العمل إلاّ إذا كان دخلها أقل من العتبة المحددة والتي تؤدي إلى التبعية في نظام اقتصادي أو اجتماعي معين. واقترح كل من هايدي وبالوترا HEADY et BHALOTRA نظرية مكملة سميت بـ "تناقضات الثروة" وتم تفسير عمل الأطفال في إطارها. وأرجع الباحثان هذه الظاهرة إلى قدرة هذه الفئة على التوفيق بين الدراسة والشغل بغض النظر عن انتمائهم الاجتماعي. وفي السياق نفسه، أكدت إيفرنيزي IVERNIZZI اعتمادا على نتائج بحثها في "البيرو" على إدماج الأطفال في المحيط الإنتاجي لاعتبار عمل كل فرد في العائلة واجبا أخلاقيا وعنصرا مهما في سيرورة التنشئة الاجتماعية. (BOUCHERF K.,2008)

انطلاقا مما ذكرناه، نستخلص أن الروابط العائلية هي إما استغلالية أو حمائية وتبرز في اتجاهين متعاكسين : من الآباء إلى الأبناء ومن هؤلاء إلى الآباء، مما يظهر بعدًا جديدًا لا يختلف كثيرا عن الأبعاد التقليدية للعائلة وهي الانتساب (الذي يشير إلى الانتماء) والمصاهرة (الذي يعكس التبادلية). وفي هذا الصدد وصف دوبليك ولازاروس DE BLIC (D) et LAZARUS (J) تغير الخلية الأسرية مشيرين مشيرا إلى أنها أصبحت منذ القرن 19 مقرًا للتحويل الضروري بين الأزواج والوالدين والأطفال، مما يستوجب أن يكون العالم الاقتصادي والعالم الخاص كلاهما عازلا عن الآخر. (DE BLIC D.,2007 LAZARUS J.,) ويبدو ذلك واضحا من خلال تحليل المعطيات التالية:

الجدول رقم 02 : معنى العمل عند الفاعلين الاجتماعيين حسب اختلاف سنّهم.

معنى العمل السن	نشاط لوجه الله تعالى	الوسيلة المثلى لكسب المال و مصدر للدخل	وسيلة للحصول على مكانة اجتماعية	وسلة لتحقيق الذات	ضرورة للعيش	المجموع
أقل من16 سنة	24 %27,9	27 %31,4	23 %26,7	12 %14,0		86 %100
من 16إلى 22 سنة 22	41 %27,7	33 %22,3	50 %33,8	15 %10,1	9 %6,1	148 %100
من 23 إلى 59سنة	106 %30,7	77 %22,3	67 %19,4	64 %18,6	31 %9,0	345 %100
من 60 سنة فما فوق	17 %28,8	13 %22,0	8 %13,6		21 %35,6	59 %100
المجموع	188 %29,5	150 %23,5	148 %23,2	91 %14,3	61 %9,5	638 %100

يحمل العمل معاني متعددة حسبما يظهر في الجدول ذلك أن 29,5 ٪ من العاملين غير الرسميين عدوه نشاطا لوجه الله. بينما صرح 23,5 ٪ بأن العمل هو الوسيلة المثلى لكسب المال والدخل وهو عند 23,2 ٪ من المبحوثين أفضل وسيلة للحصول على المكانة الاجتماعية . وعند تسليط الضوء على المبحوثين الذين يقل سنهم عن 16سنة، يعتبر 31,4 ٪ منهم العمل أداة لجمع النقود ومصدرا للدخل، بينما يمثل بالنسبة لـ 27,9٪منهم نشاطا لوجه الله أيضا. تدل هذه التصريحات على أن السعي وراء المال وخاصة "الدخل" لا يظهر كمعنى للعمل عند أرباب العائلات فحسب وإنما الأطفال أيضا. ويبدو أن الأبناء الصغار يتحملون جزءا من المسؤولية أو كلها إزاء أسرتهم وذلك إما اختيارا أو إجبارًا وهذا يعكس بعدي الاستغلال والحماية بالتالي الأنانية الأبوية والغيرية "Altruisme".

والملاحظ أن معاني العمل تختلف باختلاف الفئات العمرية حيث يعده 35,6 ٪ من العاملين البالغين الستين سنة فما فوق، ضرورة للعيش، في حين هو وسيلة للحصول على مكانة في المجتمع عند 33,8 ٪ من ذوي العمر ما بين 16 و 22 سنة وهو أيضا نشاط يؤدى لوجه الله عند ذوي السن ما بين 23 و 59 سنة. وقد تعود تصوراتهم أساس تشجيعهم ودعمهم لأبنائهم على النشاط غير الرسمي وربما كان هذا سرّ عمل الأطفال. من جهة أخرى، تبرز أهمية الدور كمفهوم أساسي في إطار التضامن العائلي نتناوله فيا يلي.

6. تقسيم الأدوار والخدمات في العائلة، إحدى أوجه العمل غير الرسمي

يشير الدور في الحياة الاجتماعية إلى نموذج من التصرفات بالنسبة إلى مكانة الفرد في مجموعة تفاعلية ويتميز بكونه متغيرا ولا يتم تفسيره من قبل الفاعلين بالطريقة نفسها. والمعروف أن كل دور هو في تداخل كبير مع أدوار أخرى لنفس الشخص، فالطفل الذي هو تلميذ أو طالب أو بطال هو أيضا الأخ الأكبر في الأسرة مثلا بالتالي هناك تشابك مما يدفعنا إلى إثارة ما يسمى "بسوسيولوجية التفاعلات داخل الأسرة" والتي تشير إلى طرحين أساسيين: يتعلق الأول بالصراع بين الأفراد ويستلزم المفاوضات، بينما يرتبط الثاني باختلاف الأهداف والغايات وينجم عنه تقسيم الأدوار. ويخص هذا التقسيم كل أعضاء الأسرة أو العائلة ويتم التحديد تبعا لتركيبتها و هذا يدل على أن شكل الأسرة قد يجعل الأدوار مختلفة مما يؤثر على تصورات الفاعلين. (MORIN P.,1994)

وممّا لا شك فيه، أن العلاقات الزوجية أصبحت اليوم أكثر ديناميكية مع مشاركة كل زوج في الأعمال المنزلية والمهنية مما جعلها رهانا للقيادة والصراع والتفاوض. فقد يكون هناك اتفاق بين الأزواج منذ بداية العلاقة انطلاقا من موارد ورؤوس أموال كل

منهما. ويمثل تنظيم المبادلات المالية بينهما جوهر ما يسميه دي كوستار (DE-COSTER M.) "بسوسيولوجية المصالح". يدفعنا الحديث عن تقسيم الأدوار داخل العائلة إلى التوقف عند تناول هذا الجانب، فغالبا ما يكون التأكيد على أنماط مختلفة لتقسيم العمل في المجتمع لارتباطها بالخدمات مع مرور الوقت، وبعدما كانت الأعمال المنزلية تحمل طابعا خاصا وداخليا، أصبحت تكتسي الوجه العام والخارجي نظرا لتطورات عديدة أهمها الحركة النسائية والتي لعبت دورا في الكشف عن النشاط غير الرسمي ذلك أن التنظيم داخل الأسر والعائلات قد تغير خاصة ما يتعلق ببعض المهام المنوطة بها سابقا دون منازع والتي تحضى اليوم بنقاش واسع.

ومن جملة ما تم التوصل إليه في بحثنا نذكر مثلا رعاية الأطفال بالنسبة إلى المرأة العاملة التي تلجأ إمّا للروضة (أي المساعدة بمقابل من خارج الخلية الأسرية) أو للتضامن العائلي (أي توسيع الخلية المرجعية واللجوء إلى الأسرة الموسعة والتفويض في حالة التقسيم بين جيلين). تندرج هذه الصور التي تعكس بعض التصورات في إطار تقسيم الأدوار والعمل المنزلي والتعاون داخل الأسرة وترتبط بشكلها وبالمجتمع وبالذهنيات السائدة. فعلى الصعيد المعرفي، عرفت إشكالية العمل المنزلي اهتماما كبيرا خاصة ما يتعلق بالوقت المخصص له، حيث حاول شادو CHADEAU مثلا تقييم ذلك من خلال تحقيق "جدول الزمن" بالنسبة إلى النشاط غير المأجور الإرادي وكذا الإجباري منه، التابع وغير التابع أيضا كتحضير الطعام وغسل الملابس والأواني والاعتناء بالأطفال والرضع والمسنّين وقدَّره في 1985 بأكثر من ربع الوقت المخصص للعمل المأجور في السوق وينجز أغلبه من قبل النساء.(MARTIN C.,1996)

مع عمل المرأة تحوّل جزء كبير من الإنتاج المنزلي من الوحدة الأسرية إلى حقل اجتماعي عمومي واندرج في دائرة الخدمات وأصبح في موضع العمل المهني للآخرين، بالتالي في علاقة وطيدة بالنشاطات غير الرسمية. وظهرت بذلك لعبة العلاقات بين ملمحي النشاط المهني والمنزلي المرتبطين بمكان واحد.

تجدر الإشارة إلى أنّ أفراد العائلة الموسعة قد يسهمون في خلق الضبط الضروري بين ما هو مهني وما هو منزلي عن طريق التوسع والتقاسم وتوزيع النشاطات والواجبات. وبالنسبة إلى الفئات التي تملك موارد مالية كافية، وغالبا ما تلجأ إلى الخدمات الخارجية تبعا لوضعية أفراد عائلتها والسهر على عدم تحميلهم عبء معين، خاصة إذا كان الأولياء مسنّين أو ذوي مرض مزمن أو لاعتبار الخدمات داخل الشبكة العائلية أفضل والاقتناع بأنها منمية لمنطق التنشئة الاجتماعية وكذا الضمان والثقة بما فيها رعاية الأطفال

والمسنين والمرضى أو تفضيل ما تقدمه مؤسسات أخرى خارجية لكونها تقوم على معايير وبرامج علمية وعلى معارف ومؤهلات وموضوعية. وفي هذا الصدد نتساءل عن هذه المؤسسات الاجتماعية التي تتحمل ما هو منـزلي وترتبط بتركيبات العمل وبما هو سلعي وما محل العمومي أمام الخاص.

في هذا المجال يصنف فينش FINSH أفراد المجتمع إلى ثلاث فئات هي: الذين تلتزم بهم الأسرة كالأطفال والنساء المتزوجات وتساعدهم الدولة عن طريق المنح ومجانية التعليم ثم الذين تتكفل بهم الدولة ويمكن للأسرة مساعدتهم وهم ذوي العاهات والمعوقين والمسنين والمتقاعدين، ثم القادرين على العمل ولا يعملون لأسباب مختلفة أي ليس لهم دخل ولا يمكنهم الاعتماد على دعم ما. (MARTIN C.,1996)

وعليه، فإن الأسرة والدولة كلاهما مسؤولتان عن فئات المجتمع ولكن بدرجات متفاوتة. ويتم تقسيم الأدوار وفقا لما توفره مؤسسات الدولة من خدمات لذا لا يمكن الفصل بين المفهومين. وأكثر الباحثين في هذا المجال نذكر على سبيل المثال لوقال .LE GALL D) الذي اهتم برعاية الأطفال في العائلات الموسعة وديسينقلي ومونـاي (DE SINGLY F., ... ,MAUNNAYE E.) اللذين تناولا الدور والتفويض وفافرو–لورنس

(.... ,FAVROT-LAURENS G) الذي حاول التمييز بين الخدمات الصحية العائلية والخدمات الصحية المهنية وغيرهم. ويفترض الحديث عن الخدمات، الاهتمام بالطرف الذي يطلبها والذي يوفرها أيضا أي أطراف "السوق". ولقد تم التوصل إلى أن مجموعة من العوامل السوسيو–ديمغرافية (كشيخوخة السكان وارتفاع عدد الأشخاص الذين يمكثون في بيوت بمفردهم والأسر الأحادية الوالدين وارتفاع حجم النشاط النسوي وزيادة وقت الفراغ)، تعزز ظهور خدمات التقرب في كل الأعمال المنـزلية. ويقوم الأشخاص المسنّون أحيانا بمساعدة أبنائهم برعاية الأحفاد ويتكفل الأبناء بدورهم بوالديهم لذا لا يحدث التبادل لا على أساس صريح ضمنيا. بالتالي يتسرب المنطق السلعي الذي يحاول الفاعلون إبعاده.

والمثير للانتباه، النقود أصبحت حاضرة في المحيط العائلي أكثر من أي زمن آخر، مما أدى إلى تطور النمط المعيشي المتوسط منذ الثورة الصناعية والتغيرات الاجتماعية وأصبحت المهام المنـزلية تمر بالمحيط المالي. بالتالي فوجود النقود، يوحد السلوكات ويقضي على الرهانات الاجتماعية للتبادل.كما أن الاعتماد على الدعم داخل الأسرة أو خارجها يساهم في إعداد نماذج عديدة للخدمات إما بالتعويض المادي أو غير المادي ويظهر

الاعتراف والعرفان والواجب والمسؤولية والدور. وقد توفر بعض المجتمعات خدمات خارجية وتسهيلات في بعض النشاطات المنزلية دون الأخرى، فمثلا يتمتع المجتمع السويدي بمستوى عال من الدعم عكس الإسباني الذي تعد فيه العناية بالأطفال مسؤولية المرأة إلى غاية سن الخامسة من عمرهم، لذا يكون اللجوء إلى المساعدات العائلية مما يخلق ويعزز الاقتصاد الخفي. بالتالي، تعد الأسرة جماعة وسيطة، تعيد تشكيل العلاقة بين الخاص والعام نظرا لمرونتها ولكونها تغطي مجالا واسعا ولا تقوم على تبادلات تعاقدية وحسابات اقتصادية وهذا ما يؤكده دي ش و(Dechaux J.H. ,1996) .

في السياق نفسه، تمثل الحماية وعلاقتها بالخدمات وبالأدوار أمرا هاما في مجال النشاط غير الرسمي، ذلك أن الفرد يتمتع بحماية عائلته وبامتيازات خدماتية عديدة تنجم عن صلة القرابة. وهذا ما نلاحظه تُنقل منحة التقاعد من الرجل المتوفى إلى زوجته وتستفيد من الضمان الاجتماعي الناجم عن اشتراكاته أو لكون عمرها يفوق 60 سنة أو لمعاناتها من مرض مزمن. كما أنّ الأفراد ذوي بعض الحقوق الخاصة قد يحصلون على امتيازات معينة كأبناء المجاهدين والشهداء وغيرهم. وعليه،فإن الدولة تهيكل القرابة بشكل غير مباشر إلى جانب ما تمنحه من حقوق مباشرة كعطلة الأمومة، والعناية بفئة الشيوخ التي تتطلب تكفلا اجتماعيا، نفسيا وطبيًا، أضف إلى وجوب الاستجابة لحاجياتها في حالة عدم استفادتها من منحة التقاعد أو دعمها لعدم كفايتها حتى تتحمل كل الأعباء. بالتالي، يفرض الواقع تحديات كثيرة يجب رفعها وإلى أن يتحقق ذلك، ويلعب العاملون غير الرسميون دورا معتبرا في هذا المجال وهذا ما أكدته دراستنا.

انطلاقا من هنا، يمكننا القول إن النشاط غير الرسمي الذي يظهر في صورة خدمات مأجورة أو غير مأجورة في خضم الأسرة والعائلة أو خارجهما، إنما يستجيب لمنطق اجتماعي وعاطفي بالدرجة الأولى وموازاة لدرجة التحكم في المحيط الاجتماعي وتنظيمه.

7. الشبكات ورأس المال الاجتماعي أهم دعائم العمل غير الرسمي

تؤكد نتائج البحث أن عددا من أرباب العمل يوظفون عمالا كمساعدين عائليين ويمثلون ٪15 من مجموعهم وأن معايير التوظيف بالنسبة إلى ٪20 منهم تدور حول رابطة القرابة الأسرية. ويثير مبحوثان (من 43 رب عمل مستجوَب) عامل رأس المال الاجتماعي وذلك بشكل صريح حيث يعتبرانه المحفز الأساسي لكون والديهما يشتغلان في مجال المقاولة. ويصرح الأغلبية النسبية الممتهنون (وتقدر بـ ٪40) بأنهم تحصلوا على فرصة للتمهين بفضل عائلتهم ويؤكد ٪21,2 منهم بأنهم يتلقون تكوينهم في إطار العائلة. إلى جانب

هؤلاء، يدلي ٪18,2 من مجموع الممتهنين بأنهم اختاروا نشاطهم غير الرسمي لتعلم مهنة العائلة مؤكدين أيضا بأن: »اللاّرسمية هي ثمن للتأطير الجيد داخل المؤسسة العائلية.« ويجزم ٪ 07,6 من نفس الفئة بأن الفضل في حصولهم على فرصة لتعلم مهنة ما أو التكوين يعود لوالديهم المقاولين، الأمر نفسه بالنسبة لـ ٪27 من فئة الأجراء. ويشير ٪19,4 من هؤلاء أن لا رسمية نشاطهم هي بدافع المساهمة في تجارة أو مؤسسة العائلة.

للإشارة، فإن النشاط غير الرسمي الحضري يسمح بظهور شكل آخر للاقتصاد قد يكون فيه رأس المال عائلي أكثر منه مالي وهذا على حد تعبير هورنر (HOERNER J. M.,1995) وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن الفصل بين شكلي رأس المال (عائلي/مالي) حيث نلاحظ أن ٪32,5 من مجموع أرباب العمل المبحوثين، يصرحون بأن مصدر تمويل مؤسستهم أو تجارتهم يتمثل في العائلة.

وعليه، فإن المساعدات العائلية قد تكون مادية أو غير مادية وهذا ما أكده باحثون كثيرون منذ 1980م حيث كان البحث في الروابط الأسرية والتضامن ركيزة لتحويل الخبرات والرموز في إطار النظرة السوسيولوجية لها ومن بينهم مارتان(C) mimiscule وكولمان mimiscule في علم الاجتماع الأمريكي اللذان تناولا التفاعل بين النقود والثقافة والعامل الاجتماعي بما فيه العائلة. (PORTES A.,2010)

في السياق نفسه، أثار بعض المبحوثين في دراستنا بعدين أساسيين للمساعدات العائلية إذ تحدث ٪05 منهم عن الإرث و٪05 منهم أيضا عن القروض ويؤكدون بأنهم لجئوا إلى هذين المصدرين لتحقيق مشاريعهم والخوض في النشاط غير الرسمي لكون الأوّل لا يلزم الفاعل الاجتماعي بأي شيء إذ يعتبر حقا له وغالبا ما يكون الالتزام في الثاني يتميز بالمرونة. وأشار أحد المبحوثين بأن الاستعانة بالقرض من أحد الأقارب أو الجيران أو الأصدقاء تكون بالاتفاق على فترة كافية للتسديد وبدون فوائد.

في هذا الصدد، أثبت الباحث آبريكا في دراسته أن القروض العائلية هي أساس المؤسسات غير الرسمية التي تنشط في مجال البناء وأن تسوية الديون تتم عبر سنوات وبدون فوائد، مما يجعل رأس المال النقدي لا ينفصل عن غير النقدي وكله في إطار العائلة. وعليه، يمكن الحديث عن العلاقات الأسرية والوالدية الحالية خاصة علاقات النسب كاتفاق بين التحضر (أي الفردانية والحفاظ على الحرية) والتقليدية (أي الواجب واللاقيود).

وفي دراسة مقارنة حول أنماط الوراثة وإعادة الإنتاج العائلي في أوروبا، ميز أوغوستان (AUGUSTIN G.) بين ثلاث أشكال من المجتمعات هي: مجتمع النسب، المجتمع الوالدي

وأخيرا المجتمع. نجد في الشكلين الأول والثاني تعبير عن مبدأ القرابة والوالدية القوية لأن لديهما علاقة بالنسب وصلة الرحم. في حين أن الثالث ينتج عن السلطة الكلية لمبدأ الإقامة لأن وضعية كل فرد فيه تتوقف على تسجيله أو مكانته العائلية. بالتالي تبرز أهمية الجماعة المنزلية ويظهر البيت كوحدة منسجمة للإنتاج. (DUPUY F.,2007)

أصبحت الأسرة اليوم مقرا تبرز فيه آلية "القروض" المعبرة عن البواعث التي تربط الفرد بها وبالشمولية الاجتماعية وبفضلها ينشط –وإن كان بصورة غير رسمية – مما يؤكد أهمية رأس المال الاجتماعي والذي لا يقتصر على القروض والإرث فحسب وإنما يبرز في إحدى صور التضامن الأسري والعائلي هو"الهبة". وهو المفهوم ارتبط بنظرية موس (MAUSS M.1925) وبكتابه الثري "محاولة حول الهبة" وحيث أظهر أن التبادل المادي يوجد في إطار نظام رمزي لا يمكن اقتصاره على البعد الاقتصادي أو القانوني أو الأخلاقي.(عياشي صباح، 2006) يكتسي هذا الوجه التعاوني أهمية كبيرة في فهم العمل غير الرسمي، ذلك أن منح النقود لأحد الأفراد في العائلة أو نقل ملكية معينة كقطعة أرض لبناء مؤسسة صغيرة أو شقة لإقامة مشروع ما، لا تحمل أي صيغة اقتصادية عكس القروض.

وتوصل الباحث مادوي في دراسته حول تأثير رأس المال الاجتماعي على التنسيق بين النشاطات الاقتصادية وعلى تبادل السلع والخبرات إلى أن تعاون أفراد الشبكات العائلية والجماعات المشتركة هي الأساس وأن الهبة من الممارسات المتداولة التي تخلق القواعد الضمنية للعبة وترشد حول أنماط التصرف وأشكال التهميش والإدماج في الشبكة. (Madoui M.,2006)

تعتبر الشبكات إحدى عناصر رأس المال الاجتماعي تبعا لما أشار إليه بورديو (Bourdieu P., ...) والذي اعتبره مجموع الموارد الآنية والطاقوية المرتبطة بامتلاك شبكة دائمة من العلاقات المنظمة إلى حد ما والقائمة على المعارف والاعتراف المتبادل، بمعنى آخر الانتماء إلى مجموعة من الفاعلين الموحدين عن طريق روابط مفيدة ودائمة مبنية على التبادلات المادية والمعلوماتية والرمزية.

ومن خلال دراستنا، يظهر أن"اللارسمية" تعتمد كثيرا على رأس المال الاجتماعي وتندمج في الشبكات العائلية والعرفية وهذا يتفق مع ما أكده لائي الذي لم يعتبره قضية اقتصادية محضة وإنما يفترض أن يقوم على الشبكات غير الرسمية التي تحبذ العلاقات الشخصية على العلاقات السلعية، بالتالي يكون تحديد الأسعار مثلا حسب الزبائن. (Laé J. F., ...) وكذلك الباحث جوجي Joggi الذي اهتمّ بالشروط التي تميز النشاط غير الرسمي عن الرسمي وحصرها في أهم عنصر وهو الحصول على الشغل وأشار إلى أن الأساس في

النوع الأول من العمل هي المؤهلات التي يمكن عرضها. مما يفرض حقوقا وواجبات وخدمات معينة ليس لها علاقة بالتضامن. بينما يتطلب النوع الثاني الانخراط في شبكة ما ويفرض الانتماء والاعتراف في خضم الممارسات غير الرسمية والتي تستلزم علاقة اجتماعية خاصة.(... ,.Barthelemy Ph) بالتالي، تبرز أهم دعائم العمل غير الرسمي مقارنة بالرسمي حتى وإن كانت بسيطة وصعبة في آن واحد (الاندماج في شبكة معينة إما بدون حواجز وعراقيل أو بمواجهة مشاكل والخضوع لقواعد تحد من نشاط الفاعل بدلا من تسهيلها).

وبهدف توسيع الرؤية، يجدر بنا أن نذكّر بأن إبداع مفهوم رأس المال الاجتماعي واستعماله هو توسع منطقي للأعمال حول رأس المال البشري الذي برز مع Becker(G) في إطار النقاش حول المصاريف التعليمية ومحاولة إظهارها كاستثمار وليس كأمر يتعلق بالجانب المالي للخدمة العمومية فقط.

ولقد أدرك الباحثون العلاقة بين مفهومي رأس المال البشري والاجتماعي وتم تسجيلهما على محور يجعل الثاني مجرد استمرار للأول، فهو حسب بورت يمثل طريقة لفهم رأس المال الاجتماعي إلى جانب نمط أو شكل الشبكة. وإهتم بورت بالفكرة الرئيسية لنظرية بورديو المتمثلة في أن التباين أو عدم المساواة بين الفاعلين، ينتج من الاختلاف في المحيط الذي يتواجد فيه كل واحد منهما. (Burt R. S.,1995)

في السياق نفسه، تحدث كل من ديغان وفورسي في مؤلفهما (Degenne A., Forsé2004 .H) حول الشبكات الاجتماعية وكيفية المرور من رأس المال البشري إلى الشبكة في سوق العمل. واستشهد الباحثان بدراسة غرانوفيتر في 1973 في منطقة صغيرة بـ: "ماساشوسات" حيث استجوب 266 شخصا غيَّر عمله خلال السنتين السابقتين للتحقيق، وحاول معرفة طريقة الحصول على الشغل. وتوصل غرانوفيتر إلى ثلاث طرق هي العلاقات الشخصية والوسائل الرسمية، والخطوات المباشرة للفرد، بالتالي ميز بين الروابط القوية والضعيفة. وأكد بأنه في حالة البحث عن عمل أو سكن أو الاتصال بشخص لا نعرفه شخصيا، تلعب الروابط الضعيفة دورا أكثر فعالية من الروابط القوية لأنها ممرات تنتج شبكات أخرى. وأكد غرانوفيتر بأنه لا يمكن فصل رأس المال البشري عن الاجتماعي وعن الشبكة، ذلك أن الأول غالبا ما يتدعم برأس المال الاجتماعي. (Granovetter M.1973).

وتكشف إحدى الدراسات لفيدرالية الجمعيات والتجمعات الفرنسية الخاصة بالمهندسين ذوي الشهادات (FASFID) عن الدور الأساسي الذي تقوم به العائلة إضافة إلى سلم المؤهلات خاصة في فترة البطالة. وتبين أيضا بعض النتائج بأن 21٪ من الشباب

يحصلون على الشغل عن طريق الأسرة أو العائلة و٪72 منهم يصرحون بمعرفتهم لفرد في المؤسسة والذي يعد أحيانا الأب أو الأم. وهذا يؤيد ما توصلنا إليه في دراستنا أيضا.

في السياق نفسه، صنف الباحث ماري Marry محاباة القرابة في ثلاث أشكال تتمثل في:

- التوظيف المباشر في المؤسسة الأبوية.
- العربون أو الكفالة الممثلة بوجود فرد من العائلة في المؤسسة الموظفة.
- وتدخل فرد من العائل والطلب من شخص في المؤسسة لديه تأثير كبير.

(Degenne A., Forsé H.,2004)

في هذا المجال، تعكس نتائج بحثنا أن أغلبية العاملين غير الرسميين باختلاف مكانتهم في الشغل يؤكدون دور رأس المال الاجتماعي ودعمه لرأس المال البشري، وأهمية الشبكات التي لا تنفصل بتاتا عنها ويظهر ذلك فيما سيأتي:

الجدول رقم 03: كيفية حصول العمال الأجراء غير الرسميين على العمل حسب مستواهم التعليمي.

كيفية الحصول على العمل المستوى التعليمي	البحث الشخصي	العائلة	الأصدقاء	الجيران	المجموع
ابتدائي	5 %50,0	3 %30,0	2 %20,0	/ /	10 ٪100
متوسط	9 %39,1	6 %26,1	8 %34,8	/ /	23 %100
ثانوي	28 %38,4	16 %21,9	26 %35,6	3 %4,1	73 %100
عالي	18 %35,3	16 %21,9	9 %17,6	6 %11،8	51 %100
تكوين مهني	10 %34,5	10 %34,5	6 %20,7	3 %10,3	29 %100
المجموع	70 %37,6	53 %28,5	51 %27,4	12 %6,5	186 %100

يتبين من خلال الجدول أن نسبة كبيرة من العمال الأجراء غير الرسميين قد حصلوا على عملهم بعد بحث شخصي ويمثلون ٪37,6 من مجموع المبحوثين. والملاحظ أن الحصول على الشغل غير الرسمي بواسطة هذا العامل يظهر عند كل الفاعلين الاجتماعيين بنسب متقاربة إلى حد ما وأكثر هؤلاء هم ذوو المستوى الابتدائي بنسبة ٪50 وقد يعود ذلك إلى

كونهم لا يملكون المؤهلات المطلوبة في سوق العمل. ويلجأ حوالي 36٪ من العاملين ذوي المستوى الثانوي إلى الأصدقاء والأمر نفسه بالنسبة إلى 34,8٪ من ذوي المستوى المتوسط . في حين يصرح ذوو المستوى العالي وذوي التكوين المهني بأن الفضل في حصولهم على الشغل يرجع إلى العائلة. أما الاستعانة بالجيران فهي عامل مهم ولكنه يظهر بأقل درجة.

وبغض النظر عن هذه الأرقام، نشير إلى أن الجانب العلائقي الذي يعكس رأس المال الاجتماعي والشبكات يبدو جليا رغم المستوى التعليمي العالي (أي رأس المال البشري) لبعض المبحوثين وبروز العامل الأول كأساس لا ينفي العوامل الأخرى وهذا لا يبدو غريبا وإنما يتماشى مع منطق عدم امتلاك المؤهلات وتعويضها بالدعم الخارجي الاجتماعي. كما أن عددا كبيرا من النشاطات المؤداة لا تستدعي التأهيل مما يفسر حصول الكثير من الأجراء على عملهم بفضل مجهوداتهم وبحثهم الشخصي. و فيما يأتي، نعرض تأكيد أرباب العمل على ذلك.

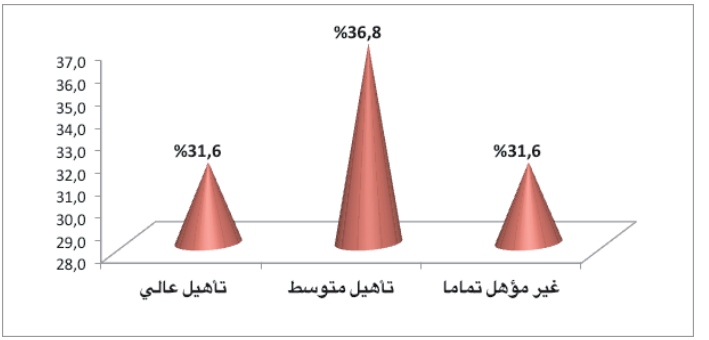

الشكل رقم 02: المستوى التأهيلي للعمال المستخدمين حسب أرباب العمل

يتبين من الشكل رقم 02 أن أكثر من ثلث أرباب العمل المستجوبين أي 36,8٪ يصرحون بأن مستخدميهم يملكون تأهيلا متوسطا. في حين، يشير 31,6٪ بأن لعمالهم تأهيلا عاليا، والنسبة نفسها تظهر بالنسبة إلى الذين يؤكدون على عدم تأهيل عمالهم تماما.

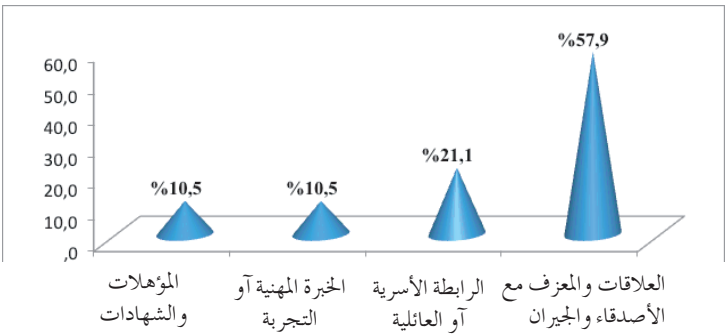

الشكل رقم 03: معايير التوظيف حسب المستخدمين

يبرز من الشكل رقم 03 بأن أكثر معايير التوظيف حسب المستخدمين هي المعارف والعلاقات بتصريح من ٪57,9 منهم ثم الرابطة العائلية أو الأسرية بـ ٪21,1. هذا يؤكد مرة أخرى الجانب العاطفي والتقليدي لظاهرة العمل غير الرسمي ذلك أن الاعتماد على هذين العاملين يحمل معان عديدة تبعا لتعدد الحالات. قد يكون السعي وراء الحفاظ على النشاط وخاصة الأعمال في إطار دائرة محدودة هي الأسرة أو العائلة للاعتقاد بعدم إجبارية التصريح بالموظفين الأقارب إما للثقة فيهم أو لسهولة التعامل معهم لاسيما في حالة امتلاك السلطة الأبوية مثلا أو لأسباب أخرى تعكس في الغالب تصورات مختلفة.

استنادا إلى ذلك، فإن اللجوء إلى مفهوم رأس المال الاجتماعي لا يكون للحصول على الشغل أو السكن أو غيرهما من الماديات فحسب وإنما يخضع لاستعمالات أخرى ولأهداف وسياقات مختلفة، مما يفسر تمييز بورتس بين الأصل الأداتي له (والمتمثل في النوايا ومقاصد الفاعلين) والمصدر الاستهلاكي (الذي يمنح في إطار المجتمع مشيرا إلى أربع مصادر أساسية هي القيم والتضامن والثقة والمعاملة بالمثل). (LALLEMENT M.,2006)

يبدو أن الأمر منطقيا ومقبولا إلى حد كبير عند الإشارة إلى المصادر الثلاثة الأولى باعتبارها منبعا يعتمد عليه الفاعلون للحصول على أشياء عديدة وتحقيق أهداف بفضلها، إلا أن بروز المعاملة بالمثل كمصدر لرأس المال الاجتماعي يبدو وكأن وراء كل مساعدة أو سند توقعا أو انتظارا لمصلحة ما.

وإن لم يكن الحديث عن معيار المعاملة بالمثل صراحة في بحثنا، إلا أنه يتجلى في إشارات العمال غير الرسميين إلى الأسرة ومساعداتها المختلفة وكذا دعم الأصدقاء والجيران بدرجات متفاوتة. وهذا يعكس صعوبة الكشف عن كل عناصر أو مكونات رأس المال

الاجتماعي إلى حد أن فوكوياما يعد غياب الاتفاق على طريقة لقياسه بشكل عام هو أكبر نقاط ضعفه ويؤكد بأن رأس المال الاجتماعي الذي يرتبط بالثقة وبالمعاملة بالمثل يحمل جذورا تاريخية ودينية عميقة(Lallement M.,2006) مما يفتح مجالا آخر لمحاولة فهمه وتقدير دوره في العمل غير الرسمي بشكل عام.

ويتدعم ذلك بما أشار إليه هورنر حول الشبكات والتضامن الذين لهما دعامة دينية إلى جانب الأساس الجغرافي والعائلي. ويؤكد بأن ما يجعل هذه العناصر تلعب دور الضابط وتخلق الاستقرار هو كون مجتمع الإنتاج والعلاقات قوقعة للالتحام والتماسك وأن النشاط غير الرسمي الحضري يسمح بظهور شكل آخر لاقتصاد السوق يكون فيه رأس المال عائليا أكثر منه ماليا. (Hoerner J-M.,1995)

الخلاصة

بعد عرضنا لبعض نتائج دراستنا، نستخلص أن العمل غير الرسمي يحمل طابعا عاطفيا وتقليديا، تتجلى علاقته بكل من العائلة والأسرة والأصدقاء والجيران. ويعكس التضامن العائلي والخدمات والأدوار هيكلة الخلية الأساسية في التنشئة الاجتماعية التي لا تقتصر على مرحلة الطفولة فحسب و إنما تستمر في مراحل العمر المختلفة لتبنى عليها تصورات الفاعلين استنادا إلى ذلك، يمكن القول إن تطور الخدمات في إطار التضامن العائلي غالبا ما يرتبط بالعوامل السويو– ديمغرافية كشيخوخة السكان وتزايد عدد الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم ونمو الوقت الحر خاصة مع تقليص المدة القانونية للعمل الرسمي ومحدودية وسائل الترويح، إلّا أن اكتساب تصور للشرعية العائلية والتقليدية ونفي الشرعية القانونية المجسّدة في التشريعات المنظمة للسوق وللنشاطات الرسمية يرجع أحيانا لعامل "القرابة" الذي يتميز ببعد ديني واضح وثابت. ولقد أكد الإسلام على صلة الرحم والقربى واعدت ضمن العبادات وبروز العمل غير الرسمي بطابع التقليدية والعاطفية هو نتيجة أيضا للتشبّع بمعايير وقيم الدين الإسلامي.

وبالرغم من التصور الجماعي بأن الأعمال العائلية والوظائف الأسرية المرتبطة بالخدمات في تطور مستمر إلى حد الاحترافية، إلاّ أن ذلك لا ينفي اعتبارها بأنها لا تقدَّر بالربح المادي وإنما تعبّر عن الانتماء وعن الرابطة الاجتماعية، بالتالي فالخدمات المتبادلة داخل الأسرة هي أولا تقليدية إذا قارناها بالنشاطات الرسمية التي تعتبر حديثة حسب هني مثلا. كما أن تحول النشاط والإنتاج المنزلي من الوحدة الأسرية الضيقة إلى حقل اجتماعي عمومي يعكس حدود السلطات العمومية في تقديم الدعم وتعويضه ويشجع النشاط غير الرسمي.

توالت الاقتراحات والإسهامات حول مفهوم العمل غير الرسمي وشكلت تراكما مهمّا، فسمح لنا ذلك بالقيام بصيغة توليفية تشمل أهم العناصر التي حظيت بالاهتمام في بحثنا أي التصورات والدّور وكذالك أهمية البناء الاجتماعي والهيراركية المعيارية لتشجيعه للتضامن وللنشاطات غير الرسمية لخدمة بعض الفئات الاجتماعية التي غالبا ما تتكفل بها الأسرة أو العائلة لغياب أو عدم فعالية مؤسسات الدولة أو كفايتها لأداء دورها.

المراجع

1. بومخلوف محمد، 2006. "نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته. دراسة إحصائية وتحليل نظري، في التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية"، فعاليات الملتقى الرفي الثالث–قسم علم الاجتماع، 20–21 جانفي 2004، الجزء الأول، منشورات كلية العلوم الإنسانية جامعة الجزائر.

2. Abrika B., 2013. «Modalités, rôles et mobilisation des sources de financement informelles des entreprises du bâtiment en Algérie: cas de la Wilaya de Tizi-Ouzou», in 29éme Journées du développement, sur: Economie informelle et développement, emploi, financement et régulations dans un contexte de crises, université Paris-Est Créteil, Paris, 6-7-8 Juin.

3. Adel F., 1997. «Le travail domestique», in Insaniyat, n° 1, Printemps, CRASC, Oran, Algérie.

4. Barthelemy P., …. Economie souterraine et structure industrielle dans les pays de la Communauté Européenne, in Région et développement, n° 5.

5. Bellache Y., 2012. «Le secteur informel en Algérie : approches, caractéristiques et déterminants», in Colloque international, cinquante ans d'expériences de développement, Etat – Economie – Société, CREAD, Alger, 08-09 décembre.

6. Bendjelid A., 1997. «Les stratégies familiales face à la crise de l'emploi à Sidi Bel Abbes, perception de l'espace urbain et diversité de l'informel dans une ville moyenne algérienne», in Insaniyat, CRASC, Oran, Algérie, N° 1, Printemps.

7. Boucherf K., 2008. Approche Sociologique du travail des enfants, thèse de Doctorat d'état en Sociologie, Université d'Alger, Faculté des Sciences Humaines et Sociales.

8. Boufenik F., Elaidi A., 2000. L'informel en Algérie, uelle approche ?, in Colloque international sur l'économie informelle en Algérie, Université Abou–Baker BELKAID, Tlemcen, Algérie, 14/15/16 Nov.

9. Burt R. S., 1995. «Le capital social, les trous structuraux, et l'entrepreneur» In Revue Française de sociologie, éd. OPHRYS et Association Revue de Sociologie, vol. 36, n° 4. (Oct.-Déc.).

10. Busso M., 1995. Le travail informel, entre théorie et expérience, Séminaire de thèse, L.E.S.T, Paris.

11. Charmes J., Grais B., 1994. L'emploi informel, un concept utile même en pays développé, in Courrier des statistiques, n° 70.

12. Charmillot M., Dayer C., 2007. «Démarche compréhensive et méthodes qualitatives: clarifications épistémologiques», actes du colloque, bilan et perspectives de la recherche qualitative, Recherches qualitatives, hors-série, n° 03, Paris.

13. Conseil National Economique et Social, 2008. Note de conjoncture du premier semestre 2008, éléments de synthèse, Algérie, Octobre.

14. De Blic D., Lazarus J., 2007. Sociologie de l'argent, éd. La découverte, Paris.

15. Dechaux Jean Hugues, 1996. «Les services dans la parenté: Fonctions, régulation, effets», in KAUFMANN J.C., éd. Presses Universitaires. De-Rennes.

16. Degenne A., Forsé H., 2004. Les réseaux sociaux, éd. Armand Colin, 2éme éd.

17. De Singly F., Maunnaye E., 1996. Le rôle et sa délégation, in KAUFMANN J. C., (sous la direction de), Faire ou faire-faire ? Famille et services, éd. Presses Universitaires de Rennes, Paris.

18. DUPUY F., 2007. Anthropologie économique, Coll. Cursus.Sociologie, éd. Armand Colin, VUEF, Paris.

19. Favrot-Laurens G., 1996. «Soucis familiaux ou soucis professionnels», in KAUFMANN J.C), (Sous la direction de), Faire ou faire-faire ? Famille et services, éd. Presses Universitaires de Rennes, Paris.

20. Filali A., 2003. Le travail informel et la sécurité sociale, In Atelier de travail sur: Le secteur informel: un oublié du développement économique et social, Institut National du Travail, Fondation Friedrich-Ebert Stiftung, Alger, 19-20 Octobre.

21. Gatti R., Angel Urdinola D. F., Silva J. et Bodor A., 2011. A la poursuite de meilleurs emplois: le défi posé par le travail informel en Afrique du Nord et au Moyen-Orient, Rapport de la Banque mondiale, septembre.

23. Hadjij C., Famille, logement, propriété à Alger, in Insaniyat. Revue Algérienne des Sciences Sociales et d'Anthropologie, CRASC, Oran, Algérienne, n° 4, 1998.

24. Hammouda N., 2006. «Secteur et emploi informel en Algérie», in Revue du CREAD, Informalisation des économies maghrébines, Vol. 1, CREAD, Alger.

25. Hoerner J. M., 1995. Le tiers-monde entre la survi e et l'informel, éd. L'Harmattan, avec la participation des Presses Universitaires de Perpignan, Paris.

26. Kaufmann J.C., 1996. Faire ou faire-faire, famille et services, éd. Presses Universitaires de-Rennes, Paris.

27. Laé J. F., «Le travail au noir et l'économie informelle», in Sciences humaines, n° 06.

28. Lakjaa A., 1997. Le travailleur informel : figure sociale à géométrie variable. (Le travail à domicile), in Insaniyat. Revue Algérienne des Sciences Sociales et d'Anthropologie, CRASC, Oran, N°1, Printemps.

29. Lallement M., 2007. Le travail, une sociologie contemporaine, éd. Gallimard, Paris.

30. Lallement M., 2006. «Capital social et théories sociologiques», in BEVORT (A) et Lallement M., (Sous la direction de), Le capital social. Performance, équité et réciprocité, éd. La Découverte / Mauss. Paris.

31. Martin C., 1996. «Solidarités familiales: débat scientifique, enjeu politique», in KAUFMANN J. C., (Sous la direction de), Faire ou faire-faire ? Famille et services, éd. Presses Universitaires de Rennes, Paris.

32. Madoui M., 2006. Entrepreneur d'origine maghrébine en France et capital social, in Bevort A., et Lallement (Sous la direction de), le capital social,

33.performance, équité et réciprocité, éd. La découverte/MAUSS, Paris.

34. MORIN P., 1994. La grande mutation du travail et de l'emploi, Emploi juste à temps et travail éclaté dans la société postindustrielle, les éditions d'Organisation, Paris.

35. MOSCOVICI S., 1961. La psychanalyse, son image et son public, éd, PUF, Paris.

36. OFFICE NATIONAL DES STATISTIQUES, 2008, Annuaire statistique de l'Algérie, résultats 2004-2006, Algérie, N° 24.

37. PITROU A., 1996. Le mythe de la famille et du familial, in KAUFMANN (J.C), Faire ou faire-faire, Presses Universitaires de Rennes, Paris.

37. PORTES A., 2010. Economic sociology, a systematic inquiry, Published by Princeton University Press, Princeton and Oxford United States of America.

38. VERGES P., 2001. L'analyse des représentations sociales, in Revue Française de Sociologie, n°42, 3ème trimestre, Paris.